

الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية - دعم وتمويل -

د. برهوم هاجر * أ.د. جاوحدو رضا **

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية الابتكار ومدى ضرورته في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وانعكاس هذه الأهمية على الاقتصاد الجزائري، فضرورة الانتقال من اقتصاد نفطي إلى ريعي معرفي تتطلب تطوير ودعم المؤسسات المبتكرة سيما منها الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل جل الاقتصاد الوطني.

وقد أظهر الاقتصاد الوطني اهتمامه بالابتكار والابداع التكنولوجي من خلال وضع استراتيجية وطنية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدة برامج مختلفة، بدأت تنبثق منها مؤسسات خاصة تسعى إلى إنشاء أقطاب تنافسية على المستوى الوطني.

كلمات مفتاحية: الابتكار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤسسات المبتكرة دعم وتمويل.

Abstract:

This study aims to identify the importance of innovation and how much is necessary for small and medium enterprises, also the effect of this Importance on the Algerian economy; the necessity of moving from the oil economy to the revenue-generating economy needs to develop and support the innovative enterprises especially those small and medium, wich represent the most of our economy.

The national economy showed it's interest by the Technological innovation through putting a national strategy to support the small and medium enterprise in different programs, wich beging to emerge a private enterprises aims to create a Competitive poles at the national level.

Key words : innovation small and medium enterprises innovative enterprises support and finance

* طالبة دكتوراه- جامعة باجي مختار - عنابة .
** أستاذ التعليم العالي - جامعة باجي مختار - عنابة .

مقدمة:

تواجه المؤسسات اليوم تحديا كبيرا إذ تعمل في بيئة عمل معقدة متطلبة وسريعة التغير اقتصاديا وسيا اجتماعيا، وتسم هذه البيئة بالمنافسة القوية والانفتاح والتطورات المتسارعة وبالعمولة واقتصاديات السوق الحرة وبروز الميزة التنافسية.

ويعتبر الابتكار أحد الوسائل والمتطلبات الأساسية في الإدارة المعاصرة، إذ لم يعد كافيا أو حتى مرضيا أداء الأعمال في المؤسسات على اختلاف أنواعها بالطرق الروتينية التقليدية، ومن أجل ضمان بقائها واستمرارها يجب أن لا تقف عند حد الكفاءة، وإنما يجب أن يكون طموحها أبعد من ذلك بحيث يكون الابتكار والتجديد هي السمات المميزة لأدائها، فهو يحقق قيمة مضافة لأدائها والسلاح التنافسي في السوق الحالية، فالمؤسسة الناجحة اليوم هي التي تطور منتجاتها بوتيرة أسرع من المؤسسات المنافسة أو تكون أكثر قدرة منها على الاستجابة لحاجات عملائها.

وللوقوف على أهمية وفعالية الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ستم الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
 - ماذا نقصد بالابتكار في المؤسسة الاقتصادية؟
 - ما هي الاستراتيجيات والبرامج الوطنية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟
- منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الإطار النظري للدراسة وتحليل بعض الجداول والإحصائيات التي لها بموضوع البحث.

تقسم الدراسة: قسمت الدراسة إلى ثلاثة أقسام وهي:

1. ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية
2. الإطار النظري للابتكار في المؤسسة الاقتصادية
3. دعم وترقية الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية
4. دراسة حالة مؤسسة مديتول - meditoool -

1- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

اتخذت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مفهومها متغيرا عند العديد من الباحثين بخلاف الاقتصاديات التي ينتجون إليها، وما ذلك إلا صورة لأهمية هته المؤسسات نتيجة للتغيرات الحديثة التي طرأت على السوق العالمية.

أولاً: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

• تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: لقد تم الاعتماد في تعريف هذا النوع من المؤسسات في التشريع الجزائري على معياري عدد العمال والجانب المالي، حيث أشارت الجريدة الرسمية ل 11 يناير 2017 إلى تعديلات فعرفتها كما يلي :

- المادة 8: يقصد بالمؤسسات المتوسطة تلك التي تقوم بإنتاج السلع و / أو الخدمات، التي تشغل من 50 إلى 250 عامل ورقم أعمالها السنوي ما بين 400 مليون دينار جزائري إلى 4 ملايين دينار جزائري أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 200 مليون دينار و مليار دينار جزائري.

- المادة 9: أشارت إلى تصنيف المؤسسات الصغيرة بأنها تلك تشغل بين 10 و 49 عامل، ورقم أعمالها لا يتجاوز 400 مليون دينار أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 200 مليون.

- المادة 10: تصنف المؤسسات الصغيرة جدا إلى تلك التي تشغل ما بين 1 و 9 عمال تحقق رقم أعمال أقل من 40 مليون دينار، أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 20 مليون دينار.

الجدول رقم 03: معايير تعريف وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الصف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية (الميزانية)
مؤسسة مصغرة	1-9	أصغر من 40 مليون دج	أصغر من 20 مليون دج
مؤسسة صغيرة	10-49	أصغر من 400 مليون دج	أصغر من 200 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50-250	400 مليون إلى 04 مليار دج	200-1 مليا دج

تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: عرفت الجزائر العديد من البرامج والتدابير التي سعت من خلالها إلى تشجيع الاستثمار في هذا القطاع، ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات وقطاعات النشاط. وهو ما انعكس على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر التي عرفت تطورا ملحوظا على مدى

السنوات الماضية. فهي تضم صنفين منها تلك التي تنشط في إطار القطاع العام، ومنها التي تنشط في إطار القطاع الخاص، وفيما يلي عرض لتطور هذه المؤسسات خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى سنة 2015.

الجدول رقم 04: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة في الجزائر خلال الفترة 2015-2004

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009
م ص م خاصة	312181	341914	376028	410293	518900	586903
م ص م عامة	778	874	739	666	626	591
المجموع	312959	342788	376767	410959	519526	587494
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
م ص م خاصة	618515	658737	711275	777259	854985	940484
م ص م عامة	557	572	557	557	540	524
المجموع	619072	659309	711832	777816	855598	941158

من خلال الجدول نلاحظ:

- سجلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص أكبر زيادة بين سنتي 2004 و 2015، حيث قدرت بـ 201.26%، وفي نفس الوقت يلاحظ نسبة زيادة سنوية مستمرة تتراوح بين 5.39% مسجلة بين سنتي 2009 و 2010، ونسبة 26.47% مسجلة بين سنتي 2007 و 2008.

- بينما تراجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام من 778 مؤسسة سنة 2004 إلى 524 مؤسسة سنة 2015 بـ ستة تراجع قدرت بـ 32.65%. مما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

✓ يعود ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التشجيع والمجهود المستمرين من قبل الدولة على إنشاء هذا النوع من المؤسسات، من خلال العديد من التسهيلات والآليات التي تم استحداثها بغرض الاستثمار في هذا المجال وفتحها أمام المستثمرين والمقاولين الراغبين بذلك.

أما التراجع المسجل على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فيعود إلى سياسات إعادة الهيكلة التي تعتمد عليها الدولة، وبالتالي تغير من نمطها ووضعها القانوني ونوعها وهذا ما يغير في كل مرة من عددها. لكن غالبا يتم الاعتماد على

القطاع الخاص أكثر ثرا في ما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما يتم الاحتفاظ بعدد محدود فقط من هذا النوع في القطاع العام الذي يعتمد بصفة أهم على المؤسسات الكبيرة.

ثالثا: مساهمتها في الاقتصاد الجزائري

✓ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التشغيل:

الجدول رقم 05: تطور اليد العاملة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2004-2015

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد عمال الخاصة	766678	1081573	1190986	1298253	1487420	149449
نسبة التطور	/	41.07	10.12	9.00	14.57	0.51
عدد عمال العمومية	71826	76283	61661	57146	52789	51635
نسبة التطور	/	6.21	19.17-	7.31-	7.62-	2.19-
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد عمال الخاصة	1577030	1676111	1800742	1953636	2177132	2426196
نسبة التطور	5.49	6.28	7.44	8.49	11.44	11.44
عدد عمال العمومية	48656	48086	47375	48256	46292	44408
نسبة التطور	5.76-	1.17-	1.48-	1.86	4.07-	4.07-

من الجدول يلاحظ ما يلي:

✓ عرفت مناصب العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تزايدا سنويا ملحوظا، بالرغم من اختلاف نسبة التطور من سنة لأخرى، وهو ما أدى إلى ارتفاع عدد العمال خلال 12 سنة الأخيرة بنسبة كبيرة و وصلت إلى 216.45% بين سنتي 2004 و 2015.

✓ بينما سجلت اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تراجعا سنويا، مما أدى إلى انتقال عدد العمال من 71826 عام 2004 إلى 44408 عام 2015 بنسبة انخفاض قدرت ب 38.17%.

✓ يشغل القطاع الخاص أكبر عدد من اليد العاملة، حيث تتجاوز النسبة 90% من المجموع الإجمالي لعدد العمال في م ص م. بينما تظل نسبه مساهمة القطاع

العام ضئيلة ومتناقصة، فهي لا تتجاوز 8.56% سنة 2004 لتصل إلى 1.80% سنة 2015.

• **مساهمتها في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات**
يعرف الناتج الداخلي الخام على أنه مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الانتاج العاملة في فروع الانتاج المختلفة في اقتصاد معين، ويشمل على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة. ويعد الناتج الداخلي الخام مؤشرا هاما من مؤشرات صحة الاقتصاد، وبالتالي سيتم فيما يلي متابعة مدى مساهمة القطاعين العام والخاص بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

المجدول رقم 06: تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2004-2015

2015		2014		2013		2012		2011		2010		نوع المؤسسة
%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	
9.54	889.87	10.31	856.47	11.13	824.32	12.01	793.38	15.23	923.34	15.02	827.53	القطاع العام
90.46	8432.20	89.69	7448.94	88.87	6580.34	87.99	5813.02	84.77	5137.46	84.98	4681.68	القطاع الخاص
100	9322.07	100	8305.41	100	7404.66	100	6606.4	100	6060.8	100	5509.21	المجموع

من الجدول يلاحظ:

✓ تطور الناتج الداخلي الخام من سنة لأخرى طيلة فترة الدراسة
✓ يساهم القطاع الخاص بنسبة كبيرة في الناتج الداخلي الخام، وتزايد هذه النسبة سنويا حتى وصلت إلى حدود 90.46% سنة 2015
✓ تعتبر نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام نسبة متوسطة، لكنها تنخفض من سنة لأخرى، فوصلت إلى 9.54% سنة 2015.

• **مساهمتها في القيمة المضافة:**
تعتبر القيمة المضافة من أهم القيم التي يحرص على قياسها من أجل التعرف على الإضافة التي تقدم من قبل القطاعين العام والخاص بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 07: تطور القيمة المضافة للقطاعين العام والخاص في الجزائر خلال الفترة 2004-2015

2015		2014		2013		2012		2011		2010		نوع المؤسسة
%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	
8.61	762.1	8.92	699.17	0.25	641.44	9.58	588.44	9.74	528.51	7.11	340.56	القطاع العام
91.39	8089.67	91.08	7136.27	90.75	6295.23	90.42	5553.31	90.26	4895.64	92.89	4450.76	القطاع الخاص
100	8851.77	100	7835.44	100	6936.67	100	6141.75	100	5424.15	100	4791.32	المجموع

❖ المعطيات الخاصة (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

تظهر هذه الأرقام مدى تطور الدور الذي تلعبه المؤسسات الخاصة في خلق القيمة المضافة، ما يعطي مؤشرا جيدا عن إمكانية تعزيز هذا القطاع وعدم الاعتماد الكلي على القطاع العام، بل يحاول القطاع الخاص ماء الفروعات التي يتركها العام سواء من خلال عمليات خصصة هذا الأخير أو إعادة الهيكلة التي تنقص من عدد المؤسسات العامة والتي تضطر القطاع الخاص إلى التكامل معه.

2 . الإطار النظري للابتكار في المؤسسة الاقتصادية

أولاً: مفهوم الابتكار:

- يعود أصل كلمة ابتكار innovation إلى الكلمة اللاتينية Innovatus و التي تعني تغيير أو تجديد (changer ou rénover) ويمكن أن نستخلص من هذا التعريف أن الابتكار عبارة عن:

تجديد: أو العمل على تغيير ما هو قائم بالفعل.

تغيير: إيجاد وإدخال شيء جديد لم يكن موجود من قبل مثل: منتج جديد، خدمة جديدة، فكرة جديدة.....

إن إعطاء مفهوم واضح للابتكار أمرا صعبا و غامضا ف حسب Capacia et Colantone قد اجتمعت العديد من الأسباب التي ساهمت في هذا الغموض منها:

* غياب التقدم العلمي في أساليب تطوير منتجات جديدة.

* العديد من الأبحاث تدرس نفس المواضيع المتكررة فقط المصطلحات تختلف.

* فشل نتائج عدة أبحاث على أرض الواقع

و بالاستناد إليهما يمكن الوصول إلى المفهوم التالي للابتكار:

هو عملية تكرارية تبدأ بادراك سوق جديدة و/أو فرصة جديدة في الابتكار التكنولوجي التي تقود إلى النمو، الإنتاج، التسويق الممثل بالنجاح التجاري لعملية الاختراع.

من التعاريف السابقة نستنتج أن الابتكار: هو النتيجة الناجمة عن عملية تغييرية تبدأ بإنتاج فكرة واستعمال وسيلة أو أداة أو طريقة جديدة تستدعي بالفكرة إلى التطبيق العملي عن طريق تسويق هذه الفكرة المبتكرة في المؤسسة إلى المحيط الخارجي عنها
ثانيا: أنواع الابتكار:

العديد ممن درسوا الابتكار في المؤسسة، قد حاولوا حصر أنواع الابتكار في أبواب مختلفة، سواء حسب خصائصه أو طبيعته أو مجاله الخ بوصفه ظاهرة واسعة الإبعاد ومن أهم هذه التقسيمات ما يلي:

✓ الابتكار الجذري والابتكار التدريجي:

1. الابتكار الجذري: ويمثل في التوصل إلى المنتج الجديد أو العملية الجديدة، التي تختلف كلياً عما سبقها، وتحقق المؤسسة من خلالها قفزة إستراتيجية كبيرة في السوق، فهو بمثابة تقدم كبير مفاجئ يختلف عما سبقها، ومن خصائص هذا النوع انه يحدث في فترات صاعدة نسبياً خلافاً للابتكار الجزئي الذي يتصف بالاستمرارية .

2. الابتكار التدريجي: يقوم على إدخال تحسينات صغيرة نسبياً في المنتجات و العمليات والإجراءات، غير أن هذا النوع قليل الحماية و سهل التقليد خاصة في حال الإقبال الكبير على هذا المنتج.

✓ ابتكارات المنتجات وابتكارات العمليات.

1- ابتكارات المنتج: يتعلق ابتكار المنتج بخصائص ومكونات المنتج نفسه، وهو أحداث تغيير في مواصفاته وخصائصه لكي يلبي بعض الرغبات أو يشبع بعض الحاجيات بكيفية أحسن. ويهدف إلى عرض منتجات في السوق تُصنف بالتجديد بالنسبة للمعروضات من المنتجات المتواجدة في نفس السوق، وتعطي مزيداً من المرونة للإنتاج وتخفيض التكاليف، ويمكن أن يكون الابتكار في الوظائف التي يؤديها المنتج أو شروط استعماله.

2. ابتكار عمليات الإنتاج: وهو يخص ابتكار أسلوب الفن الإنتاجي ويعرف بأنه "كل تجديد أو تغيير في أساليب الإنتاج يهدف إلى تحسين الإنتاج وتخفيض تكاليفه"، ويهدف أيضاً إلى تحسين أداء الأسلوب الفني للإنتاج مما يترتب عنه نتائج إيجابية في المردودية والكمية، ومنه فإن تحسين أساليب الإنتاج عن طريق استغلال الابتكار يؤدي

إلى رفع فعالية الجهاز الإنتاجي وتحسين جودة المنتجات وبالتالي تحقيق أرباح أكثر وضمان ميزة تنافسية دائمة للمؤسسة.

✓ ابتكارات داخلية وابتكارات خارجية:

1- ابتكار داخلي: ناتجة من داخل المؤسسة وبقدراتها الذاتية، من خلال البحث والتطوير داخل المؤسسة وتعد الشركات الأمريكية رائدة في الابتكارات الداخلية، وهي تخصيص موارد هامة من ميزانيتها للاستثمار في البحث والتطوير، بهدف تحقيق ميزة تنافسية من خلال التقدم التكنولوجي وبالتالي الاستحواذ على الأسواق.

2- ابتكار خارجي: تأتي من خارج المؤسسة والتي بدورها يمكن أن تكون مفروضة على المؤسسة من الخارج "أحيانا تفرض الدولة على مؤسسات ابتكارات ضمن أطر محددة"، أو الابتكارات التي يتم الحصول عليها من خارج المؤسسة عن طريق التراخيص أو شراء مؤسسة أخرى بالكامل صاحبة الاختراع" عن طريق الاستيلاء "غير أن المؤسسات العديد منها لا تميل إلى الأسلوب الأخير لمجرد أنه لم يبتكر داخلها ولقد عانت الشركات الأمريكية بسبب هذه العقدة طويلا، في مقابل الشركات اليابانية التي لا تتوانى في أخذ أي فكرة جديدة مهما كان مصدرها

3 . دعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

أولا: النظام الوطني للابتكار: جاء به فريمان لأول مرة سنة 1982

• متطلبات النظام الوطني للابتكار:

يتطلب وجود النظام الوطني للابتكار توفر إجراءات محددة يجري وضعها والتنسيق فيما بينها ضمن إطار العمل أو السياسة. تضمن هذه المتطلبات وجود الأهداف ووجود الروابط بين مركبات منظومة العلم والتكنولوجيا. يمكن تصنيف هذه المتطلبات إلى:

المتطلبات القانونية المتطلبات المالية المتطلبات البشرية المتطلبات المؤسسية

ثانيا: هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة في الجزائر

• حاضنات الأعمال:

✓ تعريفها: يمكن تعريف حاضنات الأعمال بأنها مؤسسات قائمة بذاتها لها كيان قانوني تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق، ويمكن لهذه المؤسسات أن تكون تابعة للدولة أو تكون مؤسسات خاصة أو مختلطة.

وعليه يمكن القول أن حاضنات الأعمال هي بيئة متكاملة من التسهيلات والآليات المدعمة لرواد الأعمال في بدأ وإدارة وتنمية وتطوير المؤسسات الاقتصادية، ورعايتها لمدة محدودة لا تتجاوز في الغالب ثلاث سنوات بما يكفل لها فرص أكبر للنجاح ويقلل من حجم المخاطر واحتمالات الفشل التي تصادفها من خلال تهيئة كيان قانوني مؤسس لهذا الغرض يتمتع بالإمكانات والعلاقات التشابكية اللازمة.

• دعم الابتكار التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يهدف برنامج دعم الابتكار التكنولوجي إلى تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال:

- مراقبة ودعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- إحداث جسور تبادل وشراكة بين عالم البحث وعالم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- إدماج قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المحيط العلمي والتكنولوجي بتفعيل آليات الدعم وتمثين نتائج البحث التطبيقي
- وقد قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ:
 - إمضاء اتفاقية للتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في 2001.
 - تدعيم الاتفاقية بمذشور وزاري في سنة 2007، بغرض إذشاء محاضن للابتكار على مستوى الجامعات
 - تنظيم من تديات جهوية متخصصة (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة/ جامعات) للتأسيس بضرورة التكامل بين المؤسسات الاقتصادية ومخابر البحث
 - المساهمة في أشغال الفوج الحكومي المكلف بإعداد استراتيجية لدعم البحث والتطوير في إطار الاستراتيجية الوطنية.
- جائزة الابتكار الوطنية:

من أجل تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بوضع جائزة الابتكار السنوية من أجل تشجيع العمل المؤسسي، وتوجه هذه الجائزة لفائدة المؤسسات التي تثبت نجاعتها وقدرتها على الاستقرار والتنافسية في السوق الوطنية، وفق المرسوم التنفيذي (323-80) الصادر في 14 أكتوبر 2008 هي عبارة عن شهادات تقديرية ومبالغ مالية تتراوح ما بين 60 و 100 مليون سنتيم أي أن الفائز بالجائزة الأولى سيستفيد من مبلغ 100 مليون سنتيم، في حين الفائزين بالجائزتين الأولى والثانية سيحوزان على مبلغ 80 و 60 مليون سنتيم على التوالي.

والهدف من هذه المبادرة هو غرس ثقافة الابتكار وتشجيع المؤسسات على العمل الجاد الذي من شأنه ترقية الاقتصاد الوطني في إطار تحفيز المؤسسة الجزائرية على الانتاج النوعي والابتكار الذي يعطيها التميز والخصوصية. ويقوي فيها روح المنافسة وترك جانبا قاعدة "الانتاج من أجل الانتاج"، وهي مسائل أساسية يفرضها الانفتاح الوطني والاندماج في الفضاءات الحرة المفتوحة التي لا تعترف بالحدود عدا حدود النوعية والجودة. وحث المؤسسة الجزائرية على الاستثمار في الموارد البشرية والعمل بوتيرة متميزة تمنحها التفوق الدائم.

- الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية: أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98 في ماي 1998 تحت وصاية وزارة التعليم العالي، هيئة تعنى بمخرجات المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، تسعى لتحسين القطاع الصناعي، من خلال تحويل نتائج البحث وتثمينها، و حدد لها المشرع الوظائف التالية: 8تحديد نتائج البحوث الواجبة التثمين و انتقاءها؛ تنظيم منظومات ومناهج استغلال وتثمين البحوث لترقية التنمية والابتكار؛ تطوير التعاون والتبادل وترقيةها بين قطاع البحث والقطاعات المستعملة لضمان تثمين التقنيات والتكنولوجيات والمعارف الجديدة ونقلها؛ تنظيم متابعة التكنولوجيا، لاسيما بإنشاء مرصد وشبكات نشر التكنولوجيا؛ مساعدة المخترعين في الخدمات لتحقيق النماذج الأصلية ودراسة السوق والبحث عن الشركاء وحماية براءات الاختراع؛ تشجيع ودعم كل مبادرة تهدف إلى تطوير التكنولوجيا وإدراج أعمال مبتكرة عليها، أما شركاء الوكالة تتمثل في حاملي المشاريع المبتكرة، منظمات البحث، المؤسسات الممولة، المجمعات الكبرى.

- المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية : أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98/68 المؤرخ في 21 فيفري 1998 وهو تحت وصاية وزارة الصناعة ويتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، وله عدة مهام أهمها : 10دراسة طلبات إيداع العلامات، الرسومات، النماذج الصناعية وتسميات المنشأ ثم نشرها؛ تسجيل العقود الخاصة بحقوق الملكية الصناعية، التراخيص وبيع الحقوق؛ المشاركة في تطوير الابتكار ودعمه عن طريق تنمية نشاط الاختراع، توفير حماية الحقوق في الملكية الصناعية، تحفيز ودعم القدرة الابتكارية؛ تسهيل الوصول إلى المعلومات التقنية الموجودة في وثائق البراءات، تحسين ظروف استيراد التقنيات الأجنبية إلى الجزائر بالتحليل والرقابة؛ ترقية وتنمية قدرة المؤسسات الجزائرية لتسهيل العلاقات التجارية البعيدة عن المنافسة غير المشروعة.

• الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي: أذنت بموجب مرسوم تنفيذي رقم 183-95 المؤرخ في 2 جويلية 1995 للإشراف على عمال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مؤسسات التعليم العالي، تمثل وظائفها في: 11 إعداد البرامج و السهر على تنفيذها؛ تقييم أجهزة المتابعة والتقييم لأعمال البحث التي تكفل بها؛ تمويل مشاريع البحث المقررة؛ تشجيع وتنشيط ميكانيزمات الدعم والتسيير الإداري و المالي؛ ضمان نشر نتائج البحث التي تكفل بها وترفع شأنها، المساهمة في تنظيم التظاهرات العلمية؛ تقديم المساعدة التقنية والمالية لاقتناء التجهيزات والوثائق العلمية الضرورية لإنجاز برامج البحث؛ تسهيل برامج التكوين وتحسين المستوى وتجديد المعلومات وتدعيمها.

• برنامج التأهيل الصناعي: يسعى لدعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العامة والخاصة بهدف ترقية التنافسية الصناعية من خلال تحسين كفاءات المؤسسة الصناعية وتهيئة المحيط المباشر لها، ويرتكز على تنافسية المؤسسة ومحيطها، وتجسيدا لهذا البرنامج تم انشاء صندوق التنافسية الصناعية يقدم مساعدات مالية لتمويل نفقاتها، ودعم الاستثمارات، البحث والتطوير، إعادة الأهلالية للمناطق الصناعية ومناطق النشاطات.

• الوكالة الوطنية للخطائر التكنولوجية : هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، بالتعاون مع وزارة البحث والتعليم العالي والوكالة الوطنية للبحث والتطوير التكنولوجي، وقد أذنت طبقا لمادة 12 من القانون 18-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، مكلّفة بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها من بينها حاضنة أعمال سيدي عبد الله لتقديم خدماتها للمؤسسات المبتدئة وحاملي المشاريع، وذلك كإيلي تقديم الدعم للمؤسسات التي لا يتجاوز عمرها خمسة سنوات، وتوفير إمكانات التنمية السريعة المتمركزة على الإبداع التكنولوجي؛ تمكين حاملي الشهادات من الاستفادة من خدمات ودعم الحاضنة التكنولوجية لمشاريعهم لمدة 30 شهرا بهدف وضع مخطط أعمال للبحث عن التمويل الذي يمثل المرحلة النهائية للحضن حيث يقبل المشروع نهائيا حسب المعايير المعتمدة.

ثالثا: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة في الجزائر

مع تزايد اهتمام الاقتصاد الوطني بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية والعلمية الحديثة التي تأتي بتبني الأفكار الابداعية والابتكارية، اعتمد الاقتصاد الوطني توفير مجموعة من المصادر التمويلية التي تدعم خصوصية الابتكار في هته المؤسسات، نذكر منها:

• تمويلها عن طريق حقوق الملكية الفكرية:

شهدت السنوات القليلة المنصرمة زيادة في الوعي بأن أصول الملكية الفكرية يمكن أن تقدّر بالمال. وهناك عدة طرق لتحقيق ذلك. فيمكن بيع الملكية الفكرية أو ترخيصها أو استخدامها كضمان إضافي أو كضمان لتمويل قرض أو استخدامها كقاعدة إضافية أو بديلة لطلب حقوق الملكية من الأصدقاء وأفراد الأسرة والمستثمرين الفرديين (وهم "ممولو المشروعات التجارية" الذين يستثمرون في مشروعات الشركات الصغيرة والمتوسطة غير المسعرة وغالبا ما يأتون بخبرتهم وحنكتهم التجارية) والمصارف المتخصصة وحتى من المصارف العادية أحيانا. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الحكومات في معظم البلدان الحوافز ودعم للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المتقدمة وسائر الشركات الصغيرة والمتوسطة الابتكارية، وذلك في شكل منح وضمانات وإعانات ومخططات الديون الميسرة. ويقدم كل ذلك وينبغي لأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة أو مديريها الاعتناء بأصول الشركة من الملكية الفكرية ليس كأصول قانونية فحسب بل كصكوك مالية أيضا.

قد تساهم ثروة الشركة من الملكية الفكرية في تعزيز موقفها من أجل الحصول من المستثمرين أو المقرضين على تمويل لمشاريعها. ويعتمد المستثمر أو المقرض (سواء كان مصرفا أو مؤسسة مالية) عند تقييم طلب المساعدة في الملكية أو منح القرض، على تقدير أهلية المنتج الجديد أو الابتكاري والخدمة الجديدة أو الابتكارية التي تقدمهما الشركة المعنية للحماية بموجب البراءة أو نموذج المنفعة أو العلامة التجارية أو الرسم أو النموذج الصناعي أو حق المؤلف أو الحقوق المجاورة. وتشكل تلك الحماية في الغالب مؤشرا جيدا يدل على إمكانيات الشركة وأدائها الإيجابي في السوق.

وبفضل امتلاك حقوق الملكية الفكرية في الأعمال الإبداعية أو الابتكارات المتعلقة بالمنتجات أو الخدمات التي تنوي الشركة تسويقها، يمكن لتلك الشركة أن تضمن درجة معينة من الاستثثار وتحصل بالتالي على حصة أكبر من السوق في حال لقي المنتج المعني أو الخدمة المعنية نجاحا عند المستهلك.

• تمويلها عن طريق رأس مال المخاطر

لا يمتلك أصحاب المشاريع الصغيرة دائما التمويل الضروري لتجسيد أفكارهم على أرض الواقع بشكل فعال. حيث يرتبك الابتكار بالتكلفة العالية والمستوى العالي من المخاطر، الكثير من الشركات لا تستطيع تمويل أشطتها بالاعتماد على مواردها الداخلية فهي تحتاج إلى المستثمرين من الخارج لتمويل مشاريعها الابتكارية. يبدو

أن رأس مال المخاطر بديلا منا سبا للتمويل وخاصة للابتكار في المشروعات الصغيرة، ما يسمح لها باقتراض رأس المال الكافي لتطبيق الابتكار، والترويج والتسويق له على نحو فعال.

يستخدم رأس مال المخاطر لتمويل المشروعات الصغيرة ذات المخاطر العالية المرتكزة على أفكار وابتكارات. حيث يعد الابتكار مصدر العديد من المخاطر التي تتراوح من التمويل إلى العمليات. وهناك ثلاثة أنواع من المخاطر المتعلقة بالابتكار: مخاطر التكنولوجيا والمرتبطة بعدم التأكد من النجاح التكنولوجي للابتكار، ثم المخاطر التجارية المتعلقة بالسوق وعدم إدراك المستهلك للمنتج أو الخدمة الجديدة، وأخيرا، مخاطر المنافسة والمرتبطة بسلوك المنافسين نحو المنتج الجديد.

هذه المخاطر بالإضافة إلى خصوصية وطبيعة الأصول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخفضان من إمكانية الحصول على الموارد التمويلية التقليدية عبر القروض المصرفية لأنها تتطلب ضمانات إثبات حقيقية قبل منح القرض، في حين لا توجد مثل هذه الضمانات في حالة المشاريع المبتكرة، وهناك احتمال كبير لعدم دفع الديون من قبل صاحب المشروع بسبب المخاطر التكنولوجية والتجارية المرتبطة بالابتكار.

وتحتاج المؤسسات الصغيرة إلى استثمارات كبيرة لتمويل المراحل الأولى للابتكار في حين لا تتوفر هذه الاستثمارات لذا فإن رأس مال المخاطر هو الحل الأنسب لتمويل الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتبرز أهمية رأس مال المخاطر في تمويل الابتكار في المؤسسات الصغيرة لنظرا لصعوبة حصولها على التمويل كونها مبنية على أفكار جديدة ابتكارية علمية أو تقنية ذات مخاطر عالية. وهذه المشاريع في الغالب يصعب تمويلها بطرق التمويل الخارجي التقليدية.

• تمويلها عن طريق المؤسسات الخاصة (مؤسسة الابتكار والاستشراف الاقتصادي-نموذج-):

مؤسسة الابتكار والاستشراف الاقتصادي، مؤسسة جزائرية خاصة والأولى من نوعها في الجزائر أسست حديثا هدفها دعم المؤسسات الاقتصادية المبتكرة، سعيا لجعل الابتكار أداة لتطوير الأقاليم المنتجة والطاقات البشرية، تقوم بمرافقة الأفراد والمؤسسات ذات الفاعلية الاقتصادية متجهة نحو خطوة إنشاء أقطاب صناعية متخصصة في ترقية مجهودات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير قدراتها الابتكارية، والمساهمة في وضع استراتيجية لتطوير أقطاب مستقبلية تعتمد على

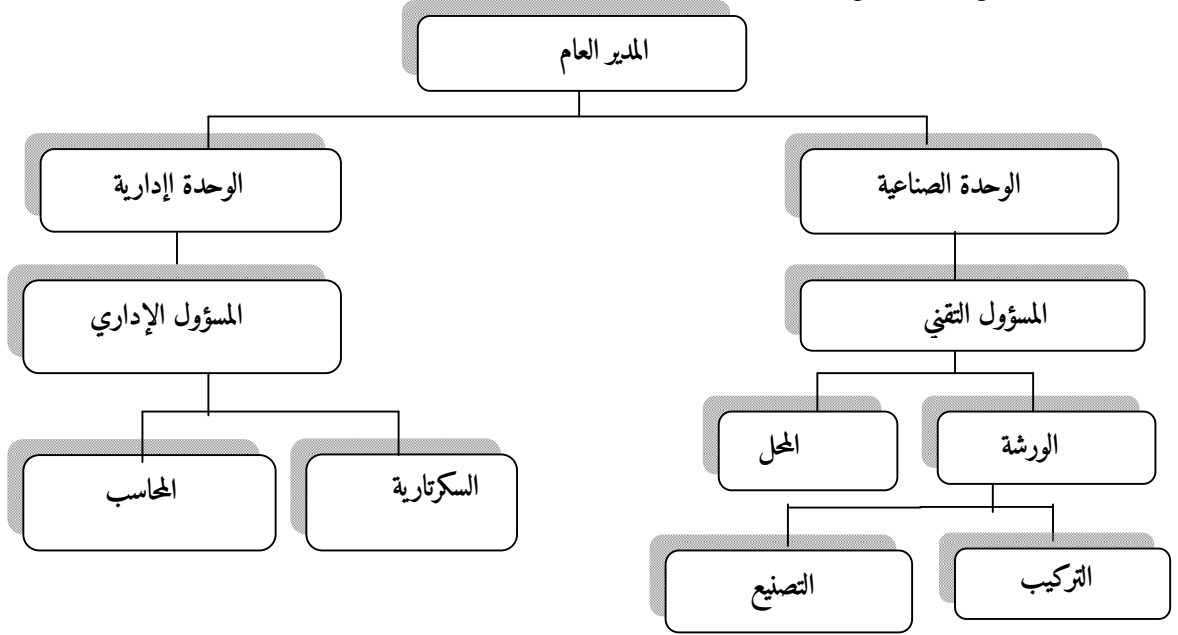
الصناعات المبتكرة التي تسمح بإنشاء نظم اقتصادية تحت على الابتكار والابداع في مختلف المجالات للدفع بالقطاع الاقتصادي. تقوم حاليا بدعم 47 مؤسسة اقتصادية منها 23 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مبتكرة.

4- دراسة حالة مؤسسة " مديتول " - Meditool -

أولاً: تعريف المؤسسة مديتول هي مؤسسة صغيرة، إسمها الاجتماعي مديتول حواسي أذشئت بتاريخ 11 نوفمبر 2005 تعمل في مجال صناعة و صيانة المعدات الجيوتقنية وآلات الحفر - استخراج المياه-، عدد عمالها 15 عاملاً. تحصلت المؤسسة على الجائزة الأولى وطنياً في الابتكار كمؤسسة صناعية مبتكرة خلال سنوات متتالية.

ثانياً: هيكل المؤسسة

الشكل 02: هيكل مؤسسة مديتول

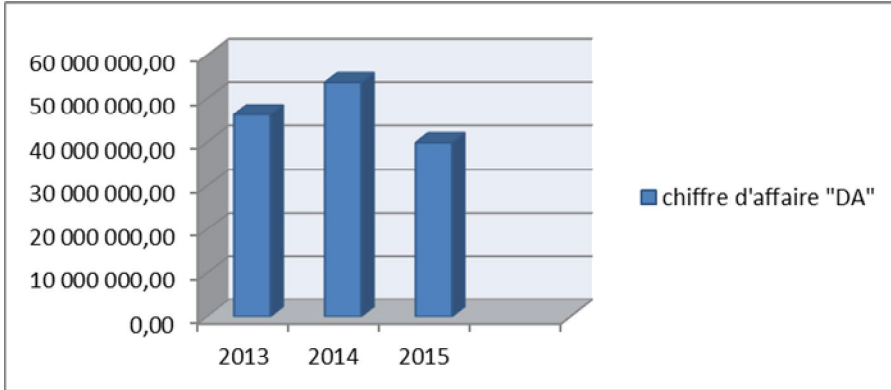


رقم أعمال المؤسسة: يوضح الجدول التالي رقم أعمال المؤسسة خلال الثلاث سنوات الأخيرة

الجدول رقم 08: رقم أعمال مؤسسة مديتول للثلاث سنوات الأخيرة

رقم الأعمال		
2013		
HT	TVA	TTC
46 340 336.00	2 458 504.98	48 799 315.30
2014		
53 709 550.00	4 148 773.50	57 858 323.50
2015		
39 931 800.00	5 132 946.00	45 065 489.00

الشكل 03: رقم أعمال المؤسسة للثلاث سنوات الأخيرة



البحث والتطوير في المؤسسة: تقوم مؤسسة مديتول بعمليات بحث وتطوير - ابتكار- مستعينة بخبرة بحث والتي تأخذ بعين الاعتبار كل مقترحات التقنيين مرورا بالقيام بتجارب تطبيقيا بعد إسقاط هته الأفكار على برامج إلكترونية.

ثالثا: الابتكار في مؤسسة مديتول

- طبيعة الابتكار في المؤسسة: ابتكرت مؤسسة حواسي ستة آلات جديدة متخصصة في الأشغال العمومية، متواجدة فقط على مستوى مؤسستهم في الجزائر منها آلة تسمى: sondeuse géotechnique تساعد في عمليات هدم البنى التحتية، العمارات، المنازل... بطريقة آمنة أكثر وبها العديد من الخصائص المبتكرة.

- تمويل الابتكار في المؤسسة: تم تمويل عملية ابتكار هته الآلات الجديدة في المؤسسة عن طريق الأموال الخاصة لمالك المؤسسة
- تأثير الابتكار على المؤسسة:
 - زيادة الميزة التنافسية للمؤسسة و احتلالها المرتبة الأولى وطنيا
 - انفتاح المؤسسة على الأسواق الخارجية بتصدير هته الآلات وربح الوقت و المال
 - تطوير وسائل الانتاج وتغيير بعض من المواد الأولية إلى أخرى جد متطورة وكسب رضا الزبائن
- مديتول قبل وبعد الابتكار:

يوضح الجدول التالي مقارنة وضعية مؤسسة مديتول قبل وبعد عملية الابتكار
الجدول رقم (8): مؤسسة مديتول قبل وبعد الابتكار

المرحلة	قبل الابتكار	بعد الابتكار
الورشة	حرفية	محترفة متخصصة (350 m ²)
المحل	شبه فارغ	يضم 50% من مساحة المحل (40 m ²)
التجهيزات	شبه فارغ	مكاتب، تجهيزات مكتبية، أنترنت
العمال	03	15

خلاصة:

مع بروز اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، زاد اهتمام هذا الأخير بكيفية تطوير هذا القطاع وتجديده عبر استخدام مجموعة من الآليات والأساليب التي تساهم في خلق المنتجات الجديدة و ابتكار أدوات وقنوات انتاج مبتكرة تنقل به إلى المنافسة محليا ودوليا، وقد حاولت الحكومة الجزائرية وضع استراتيجية وطنية للابتكار من خلال هيئات ومؤسسات تمثل قاعدة مهمة لدعم وتمويل الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. فمن خلال ما سبق دراسته تم التوصل إلى النتائج التالية والتي تمثل اختبارا للفرضيات المطروحة في بداية الدراسة، وهي:

- يعد الابتكار محركا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواكبة التطورات ودعم الريادة في السوق الوطنية، بمنحها تنافسية أكثر وربح أكبر.

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني بجزء لا بأس به مع أنها قد تؤثر فيه تأثيرا أكبر لولا العديد من العراقيل والمشاكل التي تواجهها مثل: غياب الدعم، غياب المرافقة...
 - تحاول الحكومة الجزائرية وضع استراتيجيات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة منها: النظام الوطني للابتكار، حاضنات الأعمال، برنامج دعم الابتكار التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جائزة الابتكار الوطنية...
 - يعاني الاقتصاد الوطني غياب مصادر التمويل المتخصصة في تمويل الابتكار، وهو ما حال دون زيادة وانتشار مثل هذه المؤسسات في الجزائر.
- المراجع:**

1. أم آيت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - آفاق وقيود - مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس
2. أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة - مدخل بيني مقارنة -، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 24
3. الناصر محمد سعيد، رأس مال المخاطر نموذج واعد لتمويل المشروعات الريادية في المملكة العربية السعودية، 2012
4. بوبعة عبد الوهاب، دور الابتكار في دعم التنمية الصناعية في الجزائر، مذكرة ماجستير، العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2011-2012
5. سامية عزيز، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الانسانية الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 02 فيفري 2011، ص ص 97، 80
6. سعود وسيلة، حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص استراتيجيات المنظمات، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، 2016
7. سمية بروبي، دور الإبداع والابتكار في إبراز الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة مؤسسة المشروعات الغازية مامي -، جامعة سطيف، الجزائر، 2010-2011
8. شرف غياظ و محمد بوقوم، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - حالة الجزائر -، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس، ديسمبر 2009
9. عادل رضوان، دور الابتكار في دعم التنمية الصناعية في الجزائر، مذكرة ماجستير، العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2011-2012

10. عبد الله بلوناس و عكوش عقيلة، متطلبات الابتكار والريادة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – إشارة إلى الجزائرية-، جامعة بومرداس، الأردن، 2015
11. مقدم عبيدات و بن مويزة مسعود، النظام الوطني للإبداع كمدخل لتحقيق التكامل التكنولوجي العربي – إطار نظري مفتوح-، مجلة العلوم الانسانية، السنة الخامسة، العدد («، جامعة الأغواط، 2007
12. نجم عبود نجم، القيادة وإدارة الابتكار، الطبعة الثانية، الأردن، 2015
13. Yveline lecher, les petites et moyennes entreprises japonaises et la régulation de l'activité des grandes entreprises ; revue d'économie industrielle, editions techniques et économiques, France, n° 17
14. United state international trade comission, small and medium sized enterprises: overview of participation in US exports, USITC publication, Washington, January 2010, pp 01-03
15. www.wipo.int/sme/ar/ip-business/finance/ip_assets_financing-htm
16. www.meditool-dz.com